قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي

تقرير تنفيذي حول

الزيارة الميدانية للتعرف على احتياجات اللاجئين التعليمية

المملكة الاردنية الهاشمية: 24 – 28 نوفمبر 2019

أصبح تعليم اللاجئين قضية حاسمة وملحة بشكل متزايد، حيث أن وضع اللجوء طال، وازداد عدد من هم في سن الدراسة الذين لا يملكون إمكانية الوصول للتعليم في نمو مستمر.

ولذلك كان هناك عمل مشترك بين إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية في سبيل التعرف على الوضع الإنساني والخدمات التعليمية للاجئين وتقييم الجهود المقدمة لهم في المجال التعليمي من برامج ومشاريع يتم تنفيذها حاليا، والتحديات، والعقبات والصعوبات؛ والحلول المقترحة؛ والمبادرات المستقبلية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتنامية.

وانطلاقا مما سبق، تم اقتراح تنظيم زيارة ميدانية إلى المملكة الأردنية الهاشمية للتعرف على احتياجات اللاجئين التعليمية والجهود المبذولة في هذا الجانب، وإطلاق مبادرة لتلبية تلك الاحتياجات ودعم الدولة المستضيفة في هذا الجانب، باعتبار ما سيتم تنفيذه في المملكة مشروع تجريبي يتم البناء عليه وتنفيذه في الدول العربية الأخرى المُستضيفة للاجئين.

وعليه، وافق معالي الأمين العام على تنظيم الزيارة ووجه بسرعة تنفيذها وبذل أقصى جهد ممكن في هذا الجانب، وقد تم تنظيم الزيارة وذلك خلال الفترة من 24 وحتى 28 نوفمبر 2019، برئاسة السفيرة / حصة آل ثاني مبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية ومشاركة وزير مفوض/ دعاء خليفة مديرة إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي، والسيد/ عبد المنعم الحكيم عضو إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية، والسيد/ يحيى أبوالعزائم مسئول ملف تعليم اللاجئين بإدارة التربية والتعليم والبحث العلمي، والسيد/ الهاشمي بن الحبيب عرضاوي ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالإضافة إلى فريق التصوير للفيلم الوثائقي للزيارة ، وعليه، قام الوفد بالزيارة وفيما يلي تفاصيلها :-

أولاً: اللقاءات والزيارات التي قام بها الوفد:-

اليوم الأول: 2019/11/24

- **لقاء معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور/ محي الدين شعبان توق.**
- **لقاء معالي وزير التربية والتعليم الأستاذ الدكتور/ تيسير النعيمي.**
- **لقاء معالي وزيرة التنمية الاجتماعية السيدة/ بسمة موسى إسحاقات.**

اليوم الثاني: 2019/11/25

- لقاء اتحاد الجامعات العربية.
- لقاء نواب رئيس جامعة اليرموك.
- لقاء مسؤولي مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية (داخل جامعة اليرموك).
- زيارة الي إحدى مدارس عمان المُستقبلة للاجئين.

اليوم الثالث: 2019/11/26، زيارة مخيم الزعتري وقد شملت ما يلي:-

- لقاء مدير مخيم الزعتري عقيد الركن/ أحمد سعودي /ادارة الأمن العام التابع لوزارة الداخلية بحضور ممثلي منظمات الأمم المتحدة المعنية (UNIECF – UNHCR – WFP).
- لقاء في إحدى بيوت المخيم للتعرف على ظروف الطلاب الدارسين سواء الدارسين على نفقتهم الخاصة أو من خلال المنح.
- زيارة إحدى مدارس المخيم.
- زيارة أحد مراكز (مكاني) [وهي احد البرامج الخاصة باليونيسيف] الخاص بتأهيل اللاجئين.

اليوم الرابع: 2019/11/27 استكمال الزيارة الميدانية لمخيم الزعتري.

- زيارة مجمع التدريب الفني والمهني النرويجي NRC Norwegian Refugee Council
- زيارة مجمع مدارس داخل المخيم.
- زيارة مجمع لبرنامج المتسربين من التعليم من عمر (١٣ عاما إلى ١٨ عاماً) Drop out
- زيارة مطبخ لاعداد الوجبات الدراسية التابع لمنظمة الغذاء العالمية WFP
- لقاء تنسيقي مع مدير المخيم وممثلي منظمات الأمم المتحدة المعنية للتعرف على احتياجات اللاجئين التعليمية، وأولويات الدعم المطلوبة

اليوم الخامس: 2019/11/28.

- لقاء معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور/ وسام عدنان الربضي.

ثانياً: أبرز ما جاء في اللقاءات والزيارات المذكورة أعلاه، والجهود المبذولة في مجال التعليم للاجئين السوريين من قبل المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بالجهات الحكومية المختصة، والمنظمات التنموية والإنسانية، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية وعدد من المنظمات العربية العاملة في المجال الخيري والإنساني كما بينتها خطة الاستجابة الوطنية للأزمة السورية وذلك بناء على خطة الاستجابة الإقليمية التي وضعتها OCHA (مكتب تنسيق شؤون المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة وتطبقه كل الدول المستضيفة للاجئين السوريين على المستوى الوطني)، **وأهمها:-**

- خطة الاستجابة الأردنية هي نفسها 3RP (الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات)، وتعتمد خطة المملكة على تقييم الهشاشة ثم ترجمتها إلى مشاريع يتم ترتيبها حسب الأولويات وبالتكلفة التقديرية، وتربط هذه الأولويات ب SDGs و RGC.

- تحويل 204 مدرسة داخل المجتمع المحلي لتعمل بنظام الفترتين لاستيعاب الطلاب السوريين.
- تسهيل دخول 7 ألاف طالب سوري إلى الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.
- توفير خدمات التعليم والصحة والمياه وغيرها من احتياجات عاجلة استجابت لها المملكة فور الازمة.
- إصدار مجلس الوزراء قرار باعتبار بطاقة اللجوء التي يحصل عليها اللاجئ من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، بديلاً عن الاوراق الثبوتية للاجئين غير الحاملين لأوراق ثبوتية، نظراً لظروف الأزمة السورية وسرعة تطوراتها.
- سمحت المملكة وشجعت الحرفيين السوريين للعمل داخل المجتمع المحلي من خلال إصدار تصريح عمل سنوي مجاني السوريين، على عكس العامل الأردني الذي يستخرج تصريح العمل مقابل ألف دينار أردني سنوياً.
- نفذت المملكة بالتعاون مع المنظمات الدولية العديد من برامج الحماية مثل الإرشاد النفسي، للأردنيين والسوريين للتعايش مع الأزمة والانخراط في المجتمع، وتخفيف الضرر النفسي عليهم.
- مشاركة القوات المُسلحة الأردنية في تعليم اللاجئين منذ بداية الأزمة، وفتح مدارس التعليم العسكرية للاجئين، والتي تقوم بتدريس المهنج الوطني، حرصاً من المملكة على مستقبل كافة الأجيال السورية.
- إنشاء روضات أطفال داخل المخيمات وفي المجتمع المحلي.
- بناء فصول دراسية إضافية لاستيعاب كافة الطلاب.
- تقديم التغذية المدرسية الصحية المناسبة للأطفال داخل مدارس المخيمات (20 ألف وجبة يومياً).
- تنظيم برامج استدراكية للمتسربين عن التعليم سواء قسرياً بسبب ظروف الأزمة، أو تسرب طوعي بسبب ظروف العمل خلال فترة الدراسة للحصول على التكاليف المعيشية (نظام سنتين دراستين في السنة)، كما تقدم خدمات لتعزيز القراءة والحساب والمهارات الاجتماعية.
- تم إصدار تصاريح عمل لعدد 160 ألف سوري في قطاعات مختلفة منها الإنشاء والزراعة، وذلك جزء من دمج السوريين في المجتمع.
- تعمل المملكة على دمج ذوي الإعاقة في التعليم، حيث يوجد فصل في الخطة الاستراتيجية للمملكة 2020 – 2022 بهذا الموضوع، ويوجد أيضاً دعم دولي في هذا الشأن.
- يخصص 30% من المنح المقدمة إلى المملكة إلى الأردنيين الأقل حظاً وذلك وفق الاتفاقيات الدولية.
- اهتمام اللاجئين بالتعليم الفني والمهني، وقد تم الاتفاق بين الحكومة الأردنية والاتحاد الأوربي على فتح الأسواق الأوربية للصادرات الأردنية في حال استيعاب 25% القوة العاملة من اللاجئين، كما تقوم الحكومة الأردنية بتقديم التدريب إلى اللاجئين السوريين لإدماجهم بالعملية الصناعية.
- ضعف الإسهامات العربية في توفير الاحتياجات التعليمية للاجئين، حيث يتم التركيز على ما يخص شؤون الإغاثة الإنسانية من كرافانات وتغذية وصحة وغيرها من جوانب.
- منظمات المجتمع المدني ملزمة بإبلاغ الجهات الرسمية بالحكومة بما تم تنفيذه من مشاريع وبرامج، ومصادر تمويلها، وأماكن تنفيذها، على أن تكون هذه المشاريع تكون مرتبطة بخطة الاستجابة الأردنية.

- قلة زيارات الوفود العربية للمخيم، وهذا ما ذكره الطلاب السوريين خلال زيارتنا لإحدى مدارس المخيم.
- نسبة عدد اللاجئين السوريين إلى عدد المواطنين الأردنيين هي الأولى على مستوى العالم، ويمثل نسبة الفلسطينيين المسجلين في الأونروا ثلث تعداد السكان في المملكة.

ثالثا: الاحتياجات التعليمية للاجئين:-

1. داخل المجتمع المحلي:-

- تعاني المملكة من نقص في الموارد المعيشية الأساسية (التعليم الصحة المياه وغيرها) وضغط على البنية التحتية الحالية بسبب أعداد اللاجئين الضخم الذي تختطى 2.2 مليون لاجئ.
- تعاني المملكة الأردنية الهاشمية من عدم تنفيذ المجتمع الدولي لأغلب تعهداته تجاه اللاجئين.
- تم توفير 21% فقط من الدعم المالي الخاص بتغطية جوانب خطة الاستجابة الأردنية Jordan Response Planللأزمة السورية واللاجئين لعام 2019 والبالغ قيمتها حوالي 2.6 مليار دينار.
- تعاني البنية التحتية التعليمية نظراً لتشغيل 204 مدرسة بنظام الفترتين لاستيعاب اللاجئين المتواجدين في المجتمع المحلي والبالغ عددهم 80% من إجمالي اللاجئين داخل المملكة.
- تحتاج المملكة إلى بناء مدارس إضافية لاستيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين، علماً بأن العام الدراسي 2019 يعاني من اكتظاظ شديد وإشباع تام من الاعداد المتواجدة حالياً، مما يدق ناقوس الخطر فيما يخص العام الدراسي 2020، واحتمالية فقد الأجيال القادمة لفرصة التعليم.
- تحتاج المملكة إلى بناء روضات أطفال في كافة المناطق التي يقطنها سوريين، علماً بأن رياض الأطفال سيكون إلزامي في الاردن بحلول العام الدراسي 2020.

2. داخل مخيم الزعتري:-

- يبلغ عدد اللاجئين في مخيم الزعتري فقط (77 ألف نسمة) ما يساوي 18% من اللاجئين السوريين داخل المملكة الأردنية، وتتضاعف أعداد المواليد من 80 إلى 100 مولود أسبوعياً يدرس منهم (19.800) طالب داخل المخيم، من إجمالي 25 ألف طالب في سن التمدرس، وبإجمالي 32 مدرسة داخل المخيم، يقوم بالتدريس لهم 1300 معلم ومعلمة من أبناء المملكة، و271 مدرس/ مدرسة مساعد/مساعدة من السوريين.
- بناء على المناقشات التي دارت مع ممثلي المنظمات الدولية المعنيين بالتعليم حيث أكدوا على أن مرحلة التعليم العالي تعاني من ازمة شديدة حيث ان المنح الدراسية المقدمة للطلبة السوريين محدود جدا ولم يتمكن من الالتحاق بالجامعة ٢٠١٩ الا أربعة طلاب فقط من جامعتين، وأكدوا على ندرة المنح الدراسية الجامعية.
- تعاني البنية التحتية التعليمية في مخيم الزعتري نظراً لأنها قد تم بنائها كحل قصير الأمد للأزمة، ونظراً لطول فترة اللجوء فإن المدارس الحالية تحتاج إلى إعادة تأهيل، وبناء فصول دراسية إضافية لاستيعاب عدد أكبر.

- يحتاج مخيم الزعتري إلى بناء مدارس وزيادة فصول دراسية جديدة لاستيعاب كافة اللاجئين الراغبين في التعليم حيث ان الامكانات المتاحة لا تكفي وخاصةً للعام الدراسي 2020.
- زيادة عدد المعلمين المكلفين من وزارة التربية والتعليم الأردنية والعمل على تدريب وتأهيل المعلمين المتطوعين السوريين داخل المخيمات.
- تُعاني المنظمات الدولية المتواجدة في مخيم الزعتري من نقص حاد في الموارد والتبرعات الممنوحة لتنفيذ برامج على أرض الواقع.
- تحتاج المملكة إلى مدارس فنية ومهنية، نظراً لتوجه عدد كبير من اللاجئين إلى مجال التعليم والتدريب الفني والمهني، لتمكينهم من الالتحاق بسوق العمل داخل وخارج المملكة.
- تقديم الدعم اللازم للاجئين ذو الإعاقة والعمل على زيادة التدريبات المُختصة بالدعم الاجتماعي والنفسي للاجئين.

رابعاً: خطة التحرك المُقترحة:-

- إطلاق معالي الأمين العام لمبادرة تُسمى" التعليم من اجل العودة " تشمل المبادرة محورين، محور عاجل وفوري للإسهام في تلبية الاحتياجات التعليمية للعام الدراسي 2020، ومحور طويل الأمد يعمل على استيعاب كافة احتياجات خطة الاستجابة الأردنية للأزمة ما بعد عام 2020.
- تشكيل فريق عمل لتنفيذ المبادرة يتكون من الأمانة العامة (السفيرة/ حصة آل ثاني مبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية – إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي – الإدارات ذات الصلة) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- تنظيم اجتماعات وزيارات بهدف تفعيل المبادرة.
- التسويق الإعلامي للمُبادرة، بالإضافة إلى إنشاء صفحات خاصة بالمبادرة على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لجامعة الدول العربية.
- تشجيع مؤسسات التمويل العربية والدولية، والأشخاص الاعتبارية، والأشخاص العادية، والمنظمات الإغاثية والدول المانحة (العربية والأجنبية)، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، على المساهمة في المُبادرة لتوفير أكبر قدر ممكن من الاحتياجات التعليمية سواء الفورية أو المُستقبلية.
- تستقبل الأمانة العامة كافة التبرعات في حساب خاص بالمبادرة، على أن يتم التنسيق والتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية لتلبية الأولويات التعليمية، وفق خطة الاستجابة الأردنية (2020-2022).
- الاستعانة بمتطوعين عرب للإسهام في تنفيذ وتسويق المُبادرة.
- إشراك مؤسسات العمل العربي المشترك في التنفيذ كلاً وفق تخصصه وقدراته.
- المشاركة في المحافل الدولية للتسويق للمبادرة ومحاولة الحصول على التمويل اللازم لمحور الخطة طويل الأمد، ومن ضمنها أكسبو 2020 داخل جناح الأمانة العامة.

على أن يوجه الدعم أولاً للاحتياجات التعليمية لمخيم الزعتري ثم المجتمع المحلي بما فيه من جنسيات لاجئين عربية مختلفة، وذلك كما يلي:-

1. تمويل منح دراسية للاجئين داخل الجامعات الأردنية.
2. إنشاء رياض أطفال.
3. بناء مدرسة تستوعب 4500 طالب/ طالبة داخل مخيم الزعتري وتوفير التكاليف التشغيلية.
4. دعم البنية التحتية للمدارس المتواجدة داخل مخيم الزعتري، وزيادة عدد فصولها الدراسية.
5. إنشاء مركز تعليم فني وتدريب صناعي داخل مخيم الزعتري.
6. دعم البنية التحتية وزيادة الفصول الدراسية للمدارس المُستقبلة للاجئين في المجتمع المحلي.
7. دعم برامج التعليم الاستدراكي لإلحاق المتسربين من التعليم في مراحل التعليم النظامية.
8. دعم دورات تعلم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي، نظراً لضعف السوريين في اللغة الانجليزية والتي تعد لغة الدراسة في العديد من التخصصات الدراسية.
9. وضع خطط عمل مشابهة لما تم في الأردن وبناء على الدروس الإيجابية والناجحة منها، ثم العمل على تنفيذها في الدول الأخرى المستضيفة للاجئين وذلك من خلال مسارات متوازية وبالتعاون مع فرق عمل وطنية في كل بلد منها من خلال العمل على تنفيذ المبادرة (التعليم من أجل العودة).